

المستخلص

فطنى لطف، محمد (2012). رؤية مؤسسة الصندوق الاجتماعي الفلاح مالانج ضد إمكانية اختلال وظيف معهدي العامل الزكاة بعد القانون رقم 23 سنة 2011 على إدارة الزكاة . بحث جامعي. قسم الاحول الشخصية. كلية الشريعة. جامعة الإسلامية الحكومية مولانا ملك ابراهيم ملانج. المشرف: د. سوديرمان، المجستر

العنوان: رؤية ، اختلال وظيف ، معهدي العامل الزكاة

بدأت إدارة الزكاة في إندونيسيا لإدخال بعد جديد في أئحته . بعد صالحة لمدة 12 عاما، وأخيرا في 27 أكتوبر 2011، من خلال جلسة عامة لمجلس النواب، وعلى القانون رقم 38 سنة 1999 بشأن إدارة الزكاة إلغاء واستبدال قانون جديد وهي قانون رقم 23 سنة 2011 بشأن إدارة الزكاة . من الواضح مع تغيير في قانون أيضا تغيير الأنظمة القائمة، وقانون رقم 38 سنة 1999، والعامل معهد الزكاة نظرا لاتساع نطاق إدارة واستخدام، ولكن القانون رقم 23 سنة 2011، هناك إشارة إلى تضيق مساحة العملين . تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مؤشرات ضعف محتمل في القانون رقم 23 سنة 2011 بشأن إدارة الزكاة، ويرى الزكاة، الانفاق وصدقة، مؤسسة صندوق الاجتماعية الفلاح مالانج للمؤشرات المحتملة آخر اختلال وظيفي إدارة الزكاة من القانون رقم 23 سنة 2011 على إدارة الزكاة . المخبرين من هذه الدراسة هو المدير العام، موظفين معهد عامل الزكاة مؤسسة الصندوق الاجتماعي الفلاح مالانج . وشملت الدراسة طرق النوع من البحث الميداني، من خلال نهج نوعي، طرق جمع البيانات، مع مقابلات والوثائق، في حين أن أسلوب تحليل البيانات، المقارنة الوصفية و النوعية وصفي .

من هذه الدراسة، يمكن للكتاب اتخاذ أي استنتاجات حول إمكانية مؤشرات ضعف القانون بوسـت الزكاة العامل رقم 23 سنة 2011 بشأن إدارة الزكاة ويرى مؤسسة صندوق الاجتماعي الفلاح مالانج للمؤشرات المحتملة ضعف مشاركة عدد العامل القانون الزكاة 23 في عام 2011. في هذا القانون تشير إلى وجود خلل وظيفي محتمل من حيث التحرير غامضة، تفسيرات متعددة، وليس موقف واضح، وظيفة، كما هو الحال في واضحة حتى الآن لا يعطي الموقف من عامل الزكاة، الفصل 17 " مساعدة العامل الزكاة وكالات وطنية في تنفيذ والجمع والتوزيع، واستخدام الزكاة، يمكن للجمهور تشكيل العامل المؤسسات الزكاة ". وجهة النظر الاجتماعية صندوق مؤسسة الفلاح للمالانج مؤشرات على ضعف إمكانات بعد القانون رقم 23 سنة 2011 هو على عدة عوامل : (1) قانون ممارسة وظيفتين، (2) عامل الزكاة المؤسسية، (3) وكالة المعهد الوطني للزكاة جود العامل في السلطة والفضاء، (4) الضمان مركزية الحكومة، (5) منظمات المجتمع المدني قانون رقم 08 سنة 1985، (6) فإن الفجوة بين الوكالة والمعهد الوطني العامل الزكاة . وسوف يكون ستة العوامل المذكورة أعلاه لضعف الإمكانيات في سن القانون رقم 23 سنة 2011 بشأن إدارة الزكاة.